إشكاليات الربيع العربي.. الدولة والمواطنة والحرية

ماجد كيالي

بيّنت ثورات «الربيع العربي»، مع كل التداعيات الناجمة عنها في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا، أن البلدان العربية تكابد مشكلات أساسية، تتعلق بالإدراكات السائدة لمفاهيم الدولة والمواطنة والمجتمع والحرية والديمقراطية.

هذا يعني أن مجرّد قيام الثورات لن يحلّ المشكلة تماما، وإن كان قيامها يعبّر عن ضرورة تاريخية، تقترض كسر الانسداد المتمثل بالطغم الاستبدادية الحاكمة، كشرط لازم لتحرير مسار التغيير أو التطوير السياسي والاقتصادي والثقافي في المجتمعات المعنيّة.

الجدير ذكره أن معظم مشاريع الإصلاح في العالم العربي كانت تتجاوز هذه المسألة التأسيسية، أو تلتف عليها، كما حصل في تقارير «التنمية الإنسانية العربية» التي كانت صدرت تباعا في النصف الأول من العقد الماضي «2002-2005»، وشاركت في إعدادها نخبة من الأكاديميين والمثقفين والباحثين في السياسة والثقافة والمجتمع والاقتصاد.

وقد لخصت هذه التقارير أزمة التنمية الإنسانية العربية بثلاثة نواقص هي: نقص الحرية، ونقص المعرفة، ونقص تمكين المرأة، على أساس أن تمكين الناس منها «مع التنمية الاقتصادية والتعاون البيني» قد يمكن العالم العربي من السير على سكّة التطور.

وفي الواقع فإن هذه التقارير، مع التقدير للجهد المميز المبذول فيها، لم تسلم من الحسابات السياسية، التي جعلتها تتجاوز مسألة حاكمة تتمثل بنقص الدولة في العالم العربي، أو نقص تطوّرها الكياني/المؤسساتي والقانوني، وشكل حيازتها على الشرعية نسبة إلى مواطنيها، وهو النقص الناجم عن وجودها كدولة استبدادية، ودولة رعايا، لا مواطنين، بغض النظر عن شكل الحكم فيها، جمهوري أو ملكي.

ولعل أكثر ما يمكن للمرء ملاحظته في معظم العالم العربي هو تعثر حضور الدولة، أو غيابها، كدولة، وغلبة الوظيفة السلطوية عليها، وافتقارها إلى الشرعية، والفجوة فيما بين الحكام والمحكومين.

فقد شهدت بلداننا، في العقود الماضية، استيلاء الأنظمة التسلطية على الدولة وتهميشها لها، وحيلولتها دون ظهور المواطن ودون تبلور مفهوم الشعب، واحتلالها للمجتمع وللمجال العام، للموارد والرموز، للمكان والزمان والرواية التاريخية، وحتى للمخيّلة.

وقد وصل الأمر بمفكر عربي، وهو برهان غليون، إلى وضع كتاب عنوانه: «المحنة العربية-الدولة ضد الأمة»، ووضع مفكر عربي آخر هو خلدون النقيب كتابا عنوانه «الدولة التسلطية في المشرق العربي».

حقا، لم يبق مجال لم تحتله هذه النظم، أو تطبعه بطابعها، بل إنها باتت تعتبر البلاد والعباد بمثابة ملكية خاصة لها، الأمر الذي أدّى إلى تشوّه الدولة وتآكل مكانتها، وتحوّلها إلى مجرد حالة افتراضية أو صورية.

هكذا لم يبق مجال عام، أو حتى خاص، لم يتم احتلاله أو التحكم به أو إخضاعه للمراقبة من المدارس والجامعات والمراكز الثقافية والفعاليات الفنية إلى دور النشر والسينما والمقاهي والنوادي الرياضية.

وبديهي أن يؤدي وضع كهذا إلى نوع من الفوات التاريخي في البلدان المعنية، وإلى التقهقر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي فيها.

ماذا يعني ذلك؟ هذا يعني أن الثورات معنيّة أساسا بإعادة الاعتبار للدولة أولا، بما هي دولة مؤسسات وقانون، لأن قيام دولة كهذه هو حجر الزاوية في فتح باب التطوّر في بلدان العالم العربي. ولأنه من دون ذلك لا يمكن الحديث عن مواطنين يتشكّلون بوصفهم شعبا، ولا الحديث عن حداثة أو ديمقراطية أو تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية، فهذه هي دروس ستة عقود من تعثر قيام الدولة في واقعنا العربي.

المشكلة أن نقص الدولة يفتح على معضلات أخرى، فهو يفضي مثلا إلى نقص المواطنة، التي تتأسس على مواطنين أفراد، وأحرار، ومتساوين إزاء القانون، ومعنى المواطنين الأفراد هنا استقلاليتهم عن الانتماءات القبلية، العشائرية والطائفية والإثنية، من دون أن يعني ذلك إلغاؤهم لهوياتهم الأولية، أو انفصالهم عن جماعاتهم، ولكنه يعني اعتبار هويتهم كمواطنين أساسا لعلاقتهم بالدولة، وأساسا لعلاقتهم بالمجتمع.

وبديهي فإن نقص الدولة، وتاليا نقص المواطنة، يحيلان إلى نقص المواطنين بصيغة الجمع، أي النقص في إدراك مفهوم المجتمع، أو الشعب، والنقص في تشكله كوحدة بشرية إزاء غيره من المجتمعات.

معلوم أن الدولة العربية نشأت، على الأغلب، بصورة مشوهة، في رحم الحقبة الاستعمارية، بوساطة الجيش، أو بواسطة العشيرة، والجهاز البيروقراطي، وعلى قاعدة وصائية وريعيّة وتسلطية، ولم تنشأ بواسطة التطورات الطبيعية السياسية والاقتصادية والمجتمعية.

وفوق ذلك فهي نشأت مأزومة لجهة الشرعية، مما جعلها تبحث عن مصادر مختلفة لشرعيتها من خارج الشرعية المجتمعية، أي المتأتيّة من مواطنيها، من خلال ادعاء التصدي للتحديات الخارجية، أو بتبني أيديولوجيات أو شعارات لا علاقة لها بحاجات المجتمع المعني وأولوياته، الأمر الذي فاقم من غربتها كسلطة.

المهم أن الدولة العربية التسلطية اشتغلت على إقصاء المجتمع، وتهميش الفرد، وتحويل جهاز الدولة إلى مجرد جهاز للسيطرة والتحكم.

في مقابل ذلك يمكن ملاحظة أن الدولة الأوروبية الحديثة نشأت بواسطة البرجوازية، وعلى قاعدة الضرائب والتمثيل والمساواة أمام القانون، وبدفع من الثورة الصناعية، والتطورات في مجال العلوم والتكنولوجيا وانتشار التعليم والمعرفة في المجتمع، والتي أدت إلى ظهور المدن، ونشوء الأسواق القومية، ونمو الطبقة الوسطى «من المثقفين والمتعلمين»، والمجتمع المدني.

وكانت هذه التطورات أفضت، في حينه، إلى نشوء دولة مدنية، ودستورية، تكفل حقوق الإنسان، وتحد من السلطة المطلقة، بواسطة الفصل بين السلطات الثلاث «التشريعية والقضائية والتنفيذية»؛ وتلك هي الدولة التي أمكن لها التوجه نحو المسار الديمقراطي، ودولة المواطنين.

ومن هذه المقارنة يمكن ملاحظة أن السلطات الشمولية، القائمة على الاستبداد والفساد، ليست مسؤولة فقط عن إعاقة قيام الدولة، باعتبارها دولة مؤسسات وقانون ومواطنين، وإنما هي مسؤولة، أيضا عن إعاقة تحوّل الكتل المجتمعية إلى مجتمعات بمعنى الكلمة، بتكريسها إياها عند حدود الانتماءات الأولية، ما قبل المدنية «المذهبية والطائفية والإثنية والقبلية»، كما عن إعاقة قيام الفرد، المواطن، بحرمانه من حريته وحقوقه، وامتهان إنسانيته وفرديته.

والمعنى أن هذا النوع من الأنظمة هو المسؤول عن تأخر البلدان العربية في السياسة والاقتصاد والمجتمع والتعليم والثقافة والفن، وعن غياب المجال العام المشترك «الجامعات والسينما والمسرح والمنتديات الثقافية والفنية»، وعن ترييف المدينة، فضلا عن أنه المسؤول عن تحريم السياسة والحياة الحزبية.

فوق كل ذلك فقد بيّنت التجربة أن الثورات في العالم العربي تعاني من مشكلة أساسية ستؤثر كثيرا على مساراتها، ومستقبلها، وهي المتعلقة بالإجابة على معنى، أو على سؤال الحرية، وهي الشعار الجامع لها وللقوى المنخرطة فيها، لا سيما أن هذه القوى العلمانية أو الدينية أو الوطنية أو اليسارية كشفت عن ضعف تمثلها لهذا المعنى في إدراكاتها، وفي سلوكياتها السياسية، وذلك على رغم ميلها نحو الديمقراطية.

هكذا بتنا في مواجهة مسارين مختلفين ومتمايزين، الأول يجري فيه التشديد على الديمقراطية، وتشكيل الأحزاب والانتخابات، وتداول السلطة والاحتكام لإرادة الشعب باعتباره مصدرا للسلطة.

والثاني يتم فيه الاشتراط على معنى الحرية وحدودها، بالنسبة للمواطن الفرد، بدعوى خضوع الأقلية للأكثرية، وبدعوى الحفاظ على الخصوصيات والعصبيات الهوياتية «الدينية أو الإثنية»، في وضع باتت فيه الثورات كأنها تناقض نفسها، أو تقيد نفسها.

قصارى القول، إننا في البحث عن معنى الحرية في الثورات نقف إزاء إشكاليات وتحديات كبيرة وعميقة، بعضها سياسي نابع من الغياب التاريخي للمشاركة السياسية ولتقاليد العمل السياسي والحزبي، وعن الخضوع لأنظمة استبدادية لقرون.

وبعضها اجتماعي اقتصادي ناجم عن ضعف التمدين وعن تخلف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات العربية.

وبعضها ناجم عن سياسات «الهوية» في هذه المنطقة، التي تشتغل على ترسيخ الانقسامات العمودية «الدينية والإثنية»، وإضعاف مسارات الاندماج المجتمعي في البلدان العربية، وتغييب المواطن الفرد.

ولعل ما يفاقم من تعقيدات هذه المشكلة وصعوبتها أن الثورات الحاصلة هي الأولى من نوعها في تاريخ المجتمعات العربية، وأن هذه المجتمعات تتوخى الدخول مباشرة في الثورة الديمقراطية، على خلاف التجربة الأوروبية، أي من دون المرور في ثورة تحرير العقل والعلمنة، ومن دون الدخول في الثورات الليبرالية التي أدت إلى تحرير الفرد بوصفه قيمة عليا، واعتبار المواطن بمثابة الوحدة الأساسية في المجتمع، بعيدا عن أية تنميطات أو انتماءات أخرى «على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو الوضع الطبقي»، وهما أمران لا يبدو أن بمقدور الثورات الراهنة تحقيقهما في ظل هيمنة سياسات الهوية والتنميطات الجمعية العمودية «الدينية أو العشائرية أو الإثنية».

وإذا كان يمكن القول بأن الثورات التحريرية «الليبرالية» في أوروبا استوعبت أو هضمت العلمانية، أو هذبتها، فإن فكرتي الحرية والمواطنة الفردية/المدنية لم يكن بالإمكان هضمهما أو تجاوزهما في الديمقراطية، التي تتعلق بكيفية تنظيم العلاقات وإدارتها في المجتمع وبين المجتمع والدولة، إلا من خلال الديمقراطية الدستورية، أو من خلال ما بات يعرف بالديمقراطية الليبرالية، لأن الحمولات الليبرالية هي التي ترشد الديمقراطية وتضبطها بحيث لا تتحوّل إلى نوع جديد من استبداد أكثرية، برلمانية أو تصويتية «دينية أو إثنية أو عرقية» بأقلية، وبحيث يتم ضمان حريات المواطنين الأفراد، ومساواتهم أمام القانون بصفتهم المدنية.

هذا يعني أن الديمقراطية في البلدان العربية ستبقى ناقصة، وقد تنطوي على ما يثير المخاوف، إذا لم تطعم بحمولات ليبرالية، تتعلق بالحرية والمواطنة وإعلاء شأن الإنسان الفرد، وضمن ذلك ضمان حقه في الاختيار والمساواة وتكافؤ الفرص.

طبعا، هذا ليس مديحا أو إعلاء لشأن التيارات التحريرية «الليبرالية» التي تناضل من أجل الحرية والمواطنة المدنية، لأن هذه التيارات ثمة فيها أيضا من ينتقص من قيمة الديمقراطية أو من قيمة العدالة الاجتماعية، لكن هذا شأن نقاش آخر.

وربما يصحّ القول في هذا الإطار بأن الليبرالية تهذّب العلمانية، كونها لا تذهب نحو استبعاد الدين والمتدينين من الحياة العامة، وضمنه من السياسة، وبأنها ترشد الديمقراطية كونها لا تعطي الأغلبية سلطة مطلقة تصادر بها حقوق الأقلية، بل تفرض عليها احترام الأقلية والتقيد بالدستور وبالقوانين، وهو ما أوضحه بيتر برغر باعتباره أن «الديمقراطية الليبرالية هي البديل الوحيد للاستبداد غير المقيد».

في المقابل، فإن الليبرالية من دون ديمقراطية هي ليبرالية ناقصة ومشوهة، أيضا، لأن مبدأ المواطنين الأحرار المتساوين في الحقوق هو الأساس في الليبرالية، أي في مذهب الحرية، لأن هذا النوع من المواطنين هم الذين يتمثلون ويتخيّلون ذواتهم الجمعية كشعب ويقيمون العقد الاجتماعي اللازم للبناء الدستوري للدولة الديمقراطية، التي لا توجد فيها أغلبيات دائمة أو أقليات دائمة، في إطار من تداول السلطة، ولا توجد فيها أغلبيات أو أقليات على أساس ديني أو إثني أو عشائري، فهذه دولة المواطنين.

عن «الجزيرة نت»

عودة البلطجية !

محمود سلطان

بعد ثورة 25 يناير 2011، تواترت التقارير، التي تحدثت عن وجود أكثر 400 ألف بلطجي، كانوا ينشطون، تحت قيادة ضباط مباحث أمن الدولة المنحل.وكان من المعروف، أن مليشيات «البلطجية»، تستخدم للاعتداء على المعارضين من السياسيين، والصحفيين.. وفي مهام أكبر حال شاءت السلطات، تزوير الانتخابات لصالح الحزب الحاكم.

ومن أشهر العمليات الرسمية التي استخدم فيها البلطجية، لمعاقبة المعارضين، الاعتداء على رئيس تحرير جريدة الشعب «الأصلية» المغلقة حتى الآن، عام 1996، أمام مقر الجريدة بميدان «باب الخلق».. أثناء حملة الصحيفة آنذاك على ما وصف بـ«فساد» عائلة وزير الداخلية الأسبق اللواء حسن الألفي، وهي الحملة التي مهدت لإقالة الأخير، بعد حادث الأقصر الدامي عام 1997، والذي راح ضحيته العشرات من السياح الأجانب.

وكذلك الاعتداء على رئيس تحرير الوفد، الراحل جمال بدوي، عام 1994، بطريق صلاح سالم، عقابا له على فتح ملفات فساد شخصيات سياسية رفيعة بالحزب الوطني.. وكذلك اختطاف رئيس تحرير صحيفة العربي الناصري السابق د. عبد الحليم قنديل، والاعتداء عليه وتجريده من ملابسه تماما، تركه على هذا الحال بطريق «القاهرة السويس» الصحراوي في رمضان عام 2004، وكذلك الاعتداء على المفكر الكبير الراحل عبد الوهاب المسيري وزوجته، أثناء قيادته لإحدى مظاهرات حركة «كفاية» المعارضة لمشروع التوريث.

كان استخدام «دولة مبارك» المنظم للبلطجية، أحد أدواتها لتصفية المعارضين بالوكالة عن الأجهزة الأمنية، لتبدو الصورة، وكأنها «خناقة» بين الناس وأن الأمن ليس طرفا فيها.. واستخدمت بشكل كبير وممنهج في موقعة الجمل الشهيرة يوم 2 فبراير عام 2011، والتي استهدفت إخلاء ميدان التحرير بالقوة، وإشغاله بمؤيدي الرئيس الأسبق حسني مبارك.

بعد ثورة يناير، اختفى البلطجية من المشهد السياسي، مع تفكيك منظومة مبارك الأمنية على يد الثوار يوم جمعة الغضب، في 28 يناير 2011.. غير أن تلك المليشيات تم استدعاؤها في مواجهة الاحتجاجات التي وقعت أواخر 2012، والتي راح ضحيتها أكثر من 22 قبطيا أمام «ماسبيرو» في سبتمبر عام 2012، ونحو 55 شابا من شباب الثورة، في شارع محمد محمود في نوفمبر من العام نفسه.

بعد انتفاضة 30 يونيو، وعودة جماعة الإخوان المسلمين إلى صفوف المعارضة، واحتكامها إلى الحشود المليونية، للضغط من أجل عودة الرئيس السابق محمد مرسي إلى الحكم، بوصفه الرئيس الشرعي والمنتخب.. اختفى البلطجية تماما من الأحياء الشعبية والعشوائيات ومدن الصفيح، المعروف عنها بأنها بؤر تواجدها الطبيعي.. واستمتعت تلك الأحياء بالهدوء لأول مرة منذ سنوات، فيما ظهروا أي البلطجية بشكل لافت في مناطق تواجد حشود الإسلاميين. . وشاركوا في عمليات التصفية الجسدية لأنصار الرئيس المعزول في القاهرة وفي عدد من المحافظات الأخرى.. تحت سمع وبصر قوات الأمن، بل ووسط ضحكات وتبادل القفشات والنكات بين ضباط الشرطة، المكلفين أصلا بحماية المتظاهرين السلميين.

ويبقى أن أشير هنا إلى أن عودة البلطجية، كأداة لتصفية الخصوم السياسيين، تعتبر رسالة واضحة المعالم، بأن أجهزة أمن مبارك.. بدأت تستعيد عافيتها بعد 30 يونيو.. وأنها عادت مثقلة بـ«علاقات ثأر» مع ثورة 25 يناير.. وأن الأيام القادمة، ستشهد انتهاكات واسعة النطاق، في حق كل القوى التي شاركت في الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بمبارك وبأجهزته الأمنية.

عن «المصريون» القاهرية

تفاؤل أمريكي ليس له أساس واقعي

طلال عوكل

التحرك النشط الذي يقوم به وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، لدفع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي نحو تحقيق اختراق في المفاوضات الجارية منذ ما يقرب من أربعة أشهر، يوحي وكأن الإدارة الأمريكية تمتلك إرادة كافية لتطوير اتفاق سلام ينهي الصراع المزمن، الذي يهدد استمرار الاستقرار والسلم في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

تسع زيارات متقاربة، قام بها الوزير كيري للمنطقة، عدا اللقاءات التي تجري مع مسؤولين من الطرفين في أماكن مختلفة، بالإضافة إلى وجود دائم للمبعوث الأمريكي لعملية السلام، السفير السابق في إسرائيل مارتن إندك، الذي ترفض تل أبيب وجوده على طاولة المفاوضات، انطلاقا من رفضها لتجاوز الطبيعة الثنائية للمفاوضات، وفي إطار رفضها واعتراضها على أي تدخل أمريكي مباشر، نشط وفاعل. بعد جولته الثامنة، قبل الأخيرة، أطلق كيري والرئيس باراك أوباما تصريحات متفائلة تتحدث عن تقدم في المفاوضات، لم يعترف به طرفا التفاوض الفلسطيني والإسرائيلي، ولم تظهر له أية مؤشرات على العلاقة بين الطرفين، أو على أرض الواقع.

ويبدو أن كيري يراهن على أن الإدارة الأمريكية، ستكون قادرة على شراء مواقف مرنة من الحكومة الإسرائيلية، تترافق مع ضغوط على القيادة الفلسطينية لإبداء المزيد من المرونة والتساهل مع الشروط الإسرائيلية، مما قد يؤدي لتحقيق اختراق.

على هذا الطريق، بادر كيري لتقديم اقتراحات، قام ببلورتها الجنرال الأمريكي جون آلن، لمعالجة الملف الأمني، الذي تتمسك إسرائيل باعتباره الأولوية المطلقة بالنسبة لها، وكانت تلك الاقتراحات مجرد إشارة إلى أن الإدارة الأمريكية منحازة للأولويات كما تراها إسرائيل. الاقتراحات الأمنية الأمريكية، تعطي لإسرائيل الحق في توسيع دورها الأمني والعسكري في المنطقة، وليس فقط في أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة، وذلك في إطار خطة أمريكية إقليمية واسعة، تفيد مصادر مطلعة أن إدارة أوباما لا تزال تعمل على بلورتها، لتشكيل قوة إقليمية في الشرق الأوسط لمكافحة تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية.

وقبل زيارة الوزير كيري التاسعة للمنطقة الأسبوع الماضي، كانت الإدارة الأمريكية قد قررت تقديم أربعمئة مليون دولار لدعم الصناعات العسكرية الإسرائيلية، على أن أهم المؤشرات التي قدمتها الإدارة الأمريكية لاسترضاء إسرائيل، تمثلت في تشديد العقوبات على عشر شركات إيرانية لها علاقة بالملف النووي الإيراني.

وفي المقابل واصلت الإدارة الأمريكية تهديداتها للسلطة من باب المال، كما أن كيري طلب تأجيل الإفراج عن الدفعة الثالثة من الأسرى الفلسطينيين القدامى، ودمجها بالدفعة الرابعة، وأشار في تصريح لاحق إلى الحاجة لتمديد المفاوضات تسعة أشهر أخرى، الأمر الذي يعرف كيري كم هو محرج للرئيس محمود عباس، الذي قرر الموافقة على استئناف المفاوضات دون غطاء فلسطيني، بل في ظل معارضة فصائلية واسعة.

خلال جولته التاسعة، وبعد أن تلقى رداً سلبياً على مبادرته الأمنية من قبل الرئيس عباس، تراجع كيري عن تصريحاته بشأن تأجيل الإفراج عن الأسرى وتمديد المفاوضات، مؤكدا أن الأمور ستسير حسب الأجندة المقررة، بإطار زمني واستحقاقات، ودون أن يفقد تفاؤله بإمكانية تحقيق اختراق خلال ما تبقى من عمر المفاوضات. يحاول كيري أن يوسع دائرة الفصل الأمني والعسكري الإسرائيلي، إلى الإقليم، وعبر شراكات مع دول عربية، ومع الولايات المتحدة، بما يسمح لإسرائيل بأن تلعب دورا حاسما في توسيع مصالحها واستراتيجياتها الأمنية وغير الأمنية، على مستوى الإقليم بكامله.

هذا العرض المغري لإسرائيل، الذي تقدمه الولايات المتحدة، بما يجعلها شريكا قويا وفاعلا في التأثير على حاضر ومستقبل المنطقة بأكملها، لا يزال يقصر عن تطلعاتها التي تتطلب اعتراف الفلسطينيين بيهودية الدولة، ومواصلة السيطرة الاحتلالية على الضفة، ومصادرة القدس، وإقفال ملف حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

تفاؤل كيري والرئيس أوباما تنسفه الأطماع والشروط الإسرائيلية، وتنسفه قدرة الفلسطينيين على الاحتمال، مما يشير إلى أن هذه الجولة من الجهد الحماسي الأمريكي المنفرد، لا مستقبل لها، الأمر الذي يدعو للاعتقاد بأن ملف الصراع سيظل مفتوحا أمام الاحتمال البديل، وهو التوصل إلى توافقات دولية، على غرار ما حصل بشأن ملفي الكيماوي السوري، والنووي الإيراني. الحديث عن التشاؤم أو التفاؤل، لا يمكن أن يكون اعتباطيا أو انعكاسا لمواقف أو رغبات مسبقة، بقدر ما أنه يستند إلى عوامل سياسية لا يمكن تجاهل مفاعيلها.

عن «البيان» الإماراتية

لماذا غاب الرئيس الأسبق خاتمي عن مراسم تأبين مانديلا ؟!

عطاء الله مهاجراني

أثار غياب الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي عن حضور مراسم تأبين نيلسون مانديلا في جوهانسبورغ في الحادي عشر من ديسمبر شكوكا كبيرة لدي، لأن خاتمي أعلن نيته المشاركة في المراسم.

إضافة إلى ذلك، قال على أكبر ولايتي، وزير الخارجية الإيراني السابق، والمستشار البارز لآية الله خامنئي للصحافيين إن مانديلا خلال زيارته لإيران لم يكن ينادي آية الله خامنئي، سوى بـ«يقاندي». ربما لم يضع ولايتي أدب ونهج مانديلا الخاص بعين الاعتبار، لأن مانديلا اعتاد تلقيب كل الرؤساء بـ«رئيسي». على سبيل المثال، أذكر أن الراحل ياسر عرفات كان يستخدم على الأغلب كلمة «سيدي» في محادثاته معي عندما كنت التقيه. على أي حال، اعتقدت في البداية أن خامنئي يريد أن يرسل مبعوثا خاصا إلى جنوب أفريقيا.

لكن آية الله خامنئي لم يوفد مبعوثه لحضور مراسم تأبين مانديلا، كما لم يشارك الرئيس روحاني أيضا، ونفس الأمر تكرر مع خاتمي، لذا ما الذي جرى؟

عندما اكتشفت السبب الرئيس وراء تخلف خاتمي عن حضور مراسم تأبين مانديلا اندهشت من التجاهل العميق والعجرفة التي أصابت الحكومة الإيرانية. وكي أكون أمينا، أنا أدرك أن هناك فجوة ضخمة بين نظام الحكم في إيران وميراث نيلسون مانديلا. وفي إيران حظر على الرئيس الأسبق خاتمي الخروج من إيران، بسبب انتقاده انتخابات يونيو عام 2009.

كان واضحا أن الانتخابات لم تكن حرة ونزيهة، وأنها أديرت ونظمت من قبل قوات الجيش والأمن، وخلال السنوات الثلاث الأخيرة، بداية بسجن كروبي وموسوي وراهناورد، انتقد خاتمي ما يتعرضون له علانية. كان لخاتمي أسلوب واضح، فلم يستخدم كلمات صعبة وقاسية، لكننا إذا فكرنا بشأن المعاني العميقة لكلماته، سوف ندرك أنه وضع يده على المشكلة الرئيسة.

إنها قضية ضخمة، لماذا لم يرغب خامنئي في دعم خاتمي؟ إضافة إلى ذلك، لماذا منع النظام القضائي أو قوات الأمن خاتمي من السفر إلى جنوب أفريقيا؟

دعوني أركز على تاريخ هذه القضية، قبل أربع سنوات تقريبا، أصبنا بالصدمة عندما علمنا بإلغاء رحلة خاتمي إلى اليابان في أبريل 2010.

وقال مساعده: «لم يتمكن من القيام بالرحلة لأنه علم من المسؤولين الأمنيين بفرض حظر على سفره».

لكن محامي الرئيس الأسبق – علي زادة طبابايي – قال إنه لا يوجد قرار بمنعه من السفر، لكنه تلقى «نصيحة» من مسؤولين بعدم القيام بهذه الرحلة.

وقال طبابايي: «لم يصدر أمر يمنع خامنئي من مغادرة البلاد. لكن إلغاء زيارته إلى اليابان جاء في أعقاب نصيحة من هيئات حكومية «معينة»».

وجهت الدعوة لخاتمي لحضور المؤتمر، الذي أقيم في مدينة هيروشيما اليابانية، لكن عدم حضوره دفع رئيسي وزراء كندا والسويد السابقين إلى إصدار بيان احتجا فيه على منع خاتمي من السفر وطالبا الرئيس محمود أحمدي نجاد برفع القيود عن سفره.

وقال رئيسا الوزراء السابقان: «نحن نعترض بشدة على فرض قيد على حريته. فالحوار العالمي وتبادل المعرفة يشكلان عنصرا مهما في قضية نزع السلاح النووي لأن إيران مشارك رئيس في هذا النقاش».

وقد قيل إن قوات الأمن أرسلت في هذا الوقت برسالة إلى خاتمي تعلمه بمنعه من السفر. وهنا أود التركيز على عدد من النقاط.

الأولى: يبدو أن خامنئي اعتقد أن سفر روحاني أو خاتمي في حفل تأبين مانديلا سيشكل فرصة مناسبة لوسائل الإعلام الاجتماعي للتركيز على إيران. فقد أعلنت بعض الصحف الإصلاحية في وقت سابق أن روحاني وأوباما قد يلتقيان في جوهانسبورغ.

الأمر الثاني: في مجال تأثير محمد رضا شاه، كانت هناك فترة شهر عسل بين شاه ورئيس التحرير ومؤسس صحيفة «كيهان». في كل يوم أربعاء كان شاه يرتب موعدا للقاء مصباح زادة في قصره. وكانت هناك أقاويل بأن مصباح زادة سيكون رئيس الوزراء القادم. وذات يوم تمت دعوة مصباح زادة إلى شمال إيران لزيارة مدينته، وتجمع عدد ضخم من الأفراد في الميدان الرئيس وشوارع مدينة راشت لرؤيته. عاد مصباح زادة إلى طهران، لكن لم يعد هناك أي إشارة إلى لقاءاته الأسبوعية بالشاه. ولدى سؤاله عما كان يحدث في لقاءاته الأسبوعية مع الشاه، وعندئذ أدرك أن مظاهرة ضخمة في راشت كانت السبب الرئيس في وقف هذه اللقاءات؛ لأن الشاه لم يحب أي شخص آخر يدعمه الناس بناء عن أفكاره ومثله، كانت واحدة تكفي، وكانت الواحدة هي الشاه نفسه.

ولذا عندما يصف جلال الدين الرومي الجمال الفريد للطاووس يقول: «إن ريش الطاووس عدوه، وكم من ملك قتلته عظمته!». «المسناوي: الجزء الأول، صفحة رقم 208».

ولدى إدوارد سعيد، المفكر الفلسطيني العظيم عبارة ذات مغزى، فيقول: «الغرب وما سواهم»، فالغرب لا يرى سوى نفسه فقط، وكل الشرق هم البقية، لأنهم يعتقدون أنهم مركز العالم والكون. ومن ثم لا توجد مساحة لآخرين. هذا لا يقتصر على الغرب فقط. هذا في طبيعة البشر، فهو – هي تحب أن تكون مركز الاهتمام. ومن ثم إذا كان لدى الشخص القدرة أو الإمكانية على الاقتراب من المركز، ينبغي أن يخرج من الدائرة، ولعل ذلك كان السبب في عدم ذهاب خاتمي إلى جوهانسبورغ.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية